الفلاحة

من أربعين عامًا

من مقال (المباني الزراعية في مصر) :

للسير فيكتور موصيري

كان من جراء زيادة عدد السكان المطرد والارتفاع التدريجي لقيمة الحاصلات الزراعية التي تنمو بالأراضي أن اتسعت دائرة الزراعة وجزئت الأراضي إلى ملاك عديدين وأستدعى ذلك وجوب أصلاح الأراضي التي لم تكن منزرعة بعد. وأدى ذلك إلى ضرورة التوسع في بناء العزبة حتى آلت إلى ما نراها عليه اليوم .

وقد قضت الضرورة في أيام كان نظام ري الحياض سائدا بأن تكون مساكن العمال والفلاحين بمنجاة عن الفيضان السنوي ولذا ما كانوا ليفشونها إلا عند حدود الصحراء التي تحف الوادي أو على الجسور أو وسط الحياض نفسها على قمم أكام صناعية وطريقة اقامة المباني على أكام مرتفعة كانت متبعة من عهد رمسيس الثاني بل ومن قبل هذا العهد ويقول (ديودور صقلية) أن هذه الآكام كانت تعد في المكان الذي ينوي اقامة المدينة فيه حيث تبنى حيطان أولا سميكة من الطوب الأخضر في صفوف متوازية وأخرى متعامدة عليها على شكل حواجز ثم تملأ الفراغات بين هذه الحيطان بالأتربة والحجارة أو أي مادة أخرى في متناول اليد . وفوق هذا الأساس المتين تقام المساكن على مستوى أعلى من مستوى الأرض الطبيعي . وهذه منفيس وطيبة بلدتان من بلاد المصريين القدماء مثل لذلك .

وقد كانت حالة الزراعة الشتوية في مجموعها تسمح للزارع أن يقيم بعيدا عن

حقة لايحمى إليه إلا بعد نزول الماء ، فيلقى بذوره فى الطين ثم يعود إليه ثانيا بعد بضعة شهور للحصاد .

ولكن أصبحت الآن الحال غير الحال بالنسبة لنظام الرى المستديم والمزروعات الصيفية . فتعصب السكر والقطن وغيرهما من المحاصيل الزراعية التى تحتاج إلى خدمة وعمليات زراعية جديدة تتطلب كثيرا من الأيدى العاملة وضرورة وجود الفلاح بحقله الذى يباشر زراعته وأكثر ما تكون هذه الضرورة فى الأراضى التى تجرى اصلاحها .

فاذا وجدت قرى أو كفور على مقربة من الأراضى التى تكون بجزئة وتابعة لملاك عديدين أو الأراضى التى يجرى اصلاحها عمد الزراع الذين يفلحون هذه الأراضى إلى الإقامة بتلك القرى أو الكفور أو استدعى الأمر إلى بناء عزبة خاصة وهذا ما يحدث غالبا سيما فى البرارى فى شمال الدلتا حيث كانت هناك فى الأيام الغابرة مدن غابرة عامرة لم يبق منها كبيرها وصغيرها غير خرائب وأطلال .

من مقال (شركات التعاون الزراعية فى مصر) :

للسير بطرس باسيلى

ليس فى العالم بلد أحوج للنظام التعاونى فى الزراعة من مصر : بلد يتحكم فيه المال الأجنبى بلد ثروته فى أرضه ، وأرضه من أخصب بقاع الدنيا . وفلاحه الذى يفلح هذه الأرض ويخرج للعالم نوعا من القطن يكاد لايزاحمه فيه مزاحم . هذا الفلاح الذى يكد ساعات طويلة من اليوم بكل صبر ونشاط فى سبيل إنماء ثروة مصر ، إنما يعيش عيشة حقيرة ويكاد لا يكتسب إلا ما يمسك به رمقه ، بينما يعيش بجانبه أهنأ عيشة جيش من عملائه الذين يضع بين أيديهم ثمرة كده وجهده .

هناك عدة عوامل لتأخر مصر عن الأخذ بالنظم التعاونية مع شدة حاجتها لها والنجاح الهائل الذى صادفه التعاون فى كل مملكة سرى فيها . من أهم تلك العوامل ضعف الجهد الذى بذل فى غرس الروح التعاونية فى نفوس الزراع وتفهيمهم الفوائد التى تعود عليهم من تأليف الشركات التعاونية من أجل هذا

تلاشت عدة شركات تعاونية انشئت أثناء سباق المديرين فى تأليفها . وتلاشت قبل أن تعمل عملا أما الشركات الباقية إلى اليوم فهى التى أخذ بيدها أنصار التعاون أمثال عمر لطفى وساروا بهـــا الخطوات الأولى حتى ذاقت طعم ثمار التعاون الشهية ومع ذلك فهذه النقابات أيضا محتاجة للرى المتوالى من ماء التعاون حتى تترعرع وتزداد نضجا به فتثبت وتقوى . وهذه المجلة ترى من واجبها أن تقوم بقسطها من العمل بتبيان التعاون ومزاياه وقواعده .

ثم أورد الكاتب متاعب الفلاح التى يذللها أخذه بنظام التعاون والخدمات التى يمكن ان تؤديها شركات التعاون ومن اهمها :

١ — مساعدة الأعضاء على الاقتصاد .
٢ — منع تداخل الوسطاء وسيادة المال على العمل .
٣ — زيادة الخبرة الفنية للأعضاء .
٤ — التأمين ضد الطوارئ والتعويض على الفلاح ببعض خسارته .
٥ — نشر المعلومات الزراعية .
٦ — الدفاع عن مصالح الأعضاء .
٧ — تحسين الحياة الريفية .
٨ — الرقى الأدبى .